مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء
Center for Strategic Studies

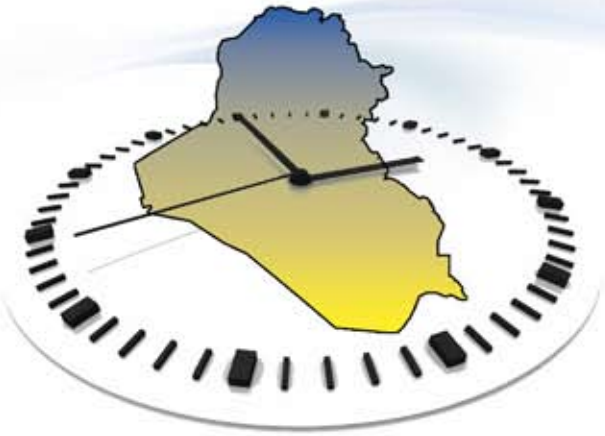

العراق

في مراكز الأبحاث العالمية

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء / الاحد -١٢- ٥ - ٢٠١٣ / السنة الأولى / العدد(١٦)

مركز الدراسات الاستراتيجية/جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. محمد منذر جلال

د.نصر محمد علي

د. حيدر حسين آل طعمة

اعلام المركز

ليث علي الحسناوي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والاخراج الفني

منتظر نعمة رضا

حسنين هاشم حسين

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

التفكير الاستراتيجي في القران الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

معهد واشنطن ومايكل نايتس والعراق

من المراكز البحثية الاستراتيجية المهمة التي نتابعها نحن في المركز باستمرار هو، معهد واشنطن،**لانه يعبر عن المصالح الاسرائيلية واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة**، فنرى في هذا العدد مثلا مقالتين مهمتين من اصدارات هذا المعهد، تتناول الاولى تنسيق السياسات الامريكية والتركية حول العراق والثانية **تتناول تأثير الاحداث في سوريا على الساحة العراقية**.

- فمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى (TheWashington Institute for Near East Policy) هو معهد بحث أمريكي تأسس في ١٩٨٥ من قبل لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المعروفة اختصارا بأيباك ويقع مقره في واشنطن العاصمة. بحسب موقعه الإلكتروني أُسس لترقية فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وبتوجيه من مجلس مستشارين بارز من كلا الحزبين من أجل توفير العلوم والأبحاث **للإسهام في صنع السياسة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية من العالم**. وينقل موقع تقرير واشنطن إن الهدف من تأسيسه كان **دعم المواقف الإسرائيلية من خلال قطاع الأبحاث ومراكز البحوث** وأن أيباك كانت المؤسسة الأم للمعهد حيث أن مديره المؤسس هو مارتن إنديك رئيس قسم الأبحاث السابق باللجنة .

- ومن الكتّاب والخبراء المهمين في هذا المعهد هو **مايكل نايتس**،الذي يُعد **زميل اقدم في هذه المؤسسة البحثية ومتخصص في الشؤون العسكرية والامنية العراقية والايرانية واليمنية ودول الخليج العربية** . وقد سافر الى العراق والدول الخليجية مراراً. ويكتب كثيراً **لمجموعة جينز للمعلومات** ويحاضر بانتظام في المعاهد العسكرية الامريكية والبريطانية . وكان رئيساً لخلية التحليل والتقييم العراقية التابعة **لمجموعة زيتون، الشركة الامنية** التابعة للقطاع الخاص . وترأس فرق جمع المعلومات في العراق . وكان **داعماً لفرق اعادة الاعمار** المحلية ولفرق النظم الانسانية. بوصفهِ **مستشاراً لوزارة الدفاع الامريكية** ، قام بابحاث مطوّلة تتعلق بالدروس المستفادة من **العمليات الحربية الامريكية في العراق** خلال التسعينات،لديه بحث يتعلق **بمستقبل الوجود العسكري الامريكي** في منطقة الخليج.

نريد هنا ان نسلط بعض الضوء على المقالة الثانية التي تناولت **الاحداث الجارية الآن في سوريا**

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بادارة الاعلام
Tel: (00964) 07702820770 Email: info@uokerbala.edu.iq
موقع النشرة على الانترنيت www.kerbalacss.uokerbala.edu.iq
ضمن الموقع الالكتروني لمركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء
التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

في هذا العدد

الافتتاحية ٣

العراق والانقسام الطائفي ٥

التنسيق بين سياسة الولايات المتحدة وتركيا بشأن العراق ٧

حان دور العراق ؟... ..... ١٠

سقوط الأسد واستقرار العراق ١١

نساء العراق المتضرر الاكبر من الحرب..... ١٣

النفط: إكسون موبيل لن تتمكن من العمل في المناطق المتنازع عليه..... ١٥

ارتفاع الأرصدة المالية الوقائية للعراق.... ١٦

الافتتاحية

وتأثيرها على الساحة العراقية من خلال الملاحظات الآتية:

١- « اذا ما سقط نظام الأسد، **فسوف تصبح أجزاء واسعة من شمال ووسط العراق وغربه** غير مستقرة وقد تحدث حرب أهلية تقودها الفصائل المسلحة او يحصل **عصيان مدني** ضد القوات الفيدرالية بشكل مؤقت أو قد يستمر لأجل غير مسمى». الفقرة المحصورة بين الاشارتين منقولة نصاً من المقالة المنشورة في ٢٠١٣/١/٣٠. ونحن بدورنا نتساءل هل يمكن الربط بين ما يجري حالياً في المناطق الغربية من **عصيان مدني** مثلا وبين ما ذُكر في المقالة قبل حوالي ثلاثة اشهر؟! **هل هي نبوءة ام شيءٌ آخر؟** نترك الاجابة الى القارئ اللبيب، ونذكّر **بالقصف الاسرائيلي الاخير** لسوريا، الذي اماط اللثام عن الدور الصهيوني في الاحداث الجارية الان في سوريا وفي المنطقة، ونذكّر كذلك **بتصريحات علي عبد الله صالح** الرئيس اليمني السابق، التي قال فيها بأن **احداث الربيع العربي تتم ادارتها من قبل خبراء امريكان واسرائيليين متواجدين في غرفة عمليات في تل ابيب؟!** ونذكّر ايضاً بالمقالات الاسرائيلية المنشورة في الاعداد السابقة من نشرتنا، التي تشير الى ان وضع اسرائيل الاستراتيجي بعد احداث المنطقة هو افضل من السابق، لان **العرب مشغولون بصراعاتهم الطائفية والدينية؟!**

٢- **اللغة الطائفية التي تميز المقالة**، هي ما تنتشر الآن في اغلب الكتابات الغربية وخاصة الامريكية، هذه اللغة التي تؤكد مثلاً على المالكي الشيعي وطارق الهاشمي السني والحكومة الشيعية في بغداد وتهميش السنة في العراق والحكم العلوي في سوريا.....الخ. فمثلا لننظر الى هذه الفقرة: « استشعر كل من **السنة والشيعة** في العراق الصراع السوري بطريقة مغايرة، فتراه **الاغلبية الشيعية** على انه تطور مخيف وسلبي. وبين الكاتب ان **حكومة المالكي اوّل حكومة شيعية عربية في العصر الحديث**، ولكن **دولاً سنية كبيرة** مثل السعودية وقطر والامارات المتحدة وكذلك تركيا لن **تتحمل وضعا كهذا على المدى الطويل**».

٣- هناك اشارات واضحة في المقالة الى امكانية توفّر **البيئة المناسبة لانفصال الاكراد**، فمثلاً لنتدبّر هذه الفقرة: «**فمرحلة ما بعد الاسد ستفتح آفاقا اخرى لأكراد العراق للوصول الى البحر لاستخدامه كممر لتصدير النفط والغاز**، وبالطبع فذلك يتطلب تطبيع العلاقات مع اكراد سوريا والحكومة التي سوف تحل محل نظام الأسد في دمشق» . ولنتأمّل في هذه العبارة كذلك: « ففي تموز٢٠١٢، علمت الحكومة المركزية **حدود سيطرتها عندما رفضت عناصر كردية تعمل في الجيش العراقي /اللواء الحادي عشرالانتقال الى اقليم كردستان لمراقبة الحدود السورية**، وعلى الرغم من قيام المالكي بنشر وحدات من الجيش جاءت من المناطق الجنوبية في المنطقة الشمالية، **إلا انه لم ينجح في اغلاق الحدود السورية مع اقليم كردستان ومن المحتمل ان يحاول ذلك مرة إخرى**».

العراق والانقسام الطائفي

مجموعة الازمات الدولية
٢٦ / ٤ / ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : .د.نصر محمد علي
مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

من خلال الاستجابة الفعلية لمطالب المتظاهرين المشروعة يمكن للعراق وقف المد المتصاعد من العنف في هذا الوقت الذي يزداد فيه الاستقطاب الطائفي في كل انحاء المنطقة، الذي من المرجح ان يتسبب بكارثة.

استهلت مجموعة الأزمات الدولية تقريرها بالتأكيد على **ان التصعيد المستمر منذ شهور في العراق بين المحتجين السنة والحكومة المركزية بدأ يجنح وعلى نحو خطير صوب المواجهة**. حيث ان ظهور قوس من عدم الاستقرار والاضطراب يربط كل من لبنان وسوريا والعراق، تغذيه الطائفية في ظل وجود تحالفات عابرة لحدود سهلة الاختراق ، ينطوي على مخاطر كبيرة. وان الفشل في دمج العرب السنة في نظام سياسي تمثيلي حقيقي في بغداد ينطوي على مخاطر تحوّل الازمة المحلية الى صراع اقليمي اوسع . وفي ٢٣ نيسان /ابريل قُتل اكثر من ٥٠ شخصا واصيب ١١٠ آخرين عندما هاجمت قوات الامن اعتصاما في بلدة الحويجة في محافظة كركوك . وفي الوقت الذي ترى فيه بغداد ان حملتها مبررة بسبب رفض المعتصمين تسليم الاسلحة والافراد المتورطين في هجوم سابق على نقطة تفتيش تابعة للجيش ، الا انها اثارت ردة فعل عنيفة متوقعة من قبل المتظاهرين ، وان الاعتداءات الانتقامية ضد الاجهزة الامنية تهدد برد فعل اكثر صرامة من قبل السلطات . ويذهب التحذير الى القول : انه ومن خلال الاستجابة الفعلية لمطالب المتظاهرين المشروعة - اي ضمان تمثيل حقيقي للعرب السنة في النظام السياسي - تستطيع الحكومة ضمان تخلي القادة العرب السنة الحاليين تدريجاً عن اعتمادهم على الشارع الذي يعاني من الاحباط المتزايد. ومن خلال ذلك وحده يمكن للعراق وقف المد المتصاعد من العنف في هذا الوقت الذي يزداد فيه الاستقطاب الطائفي في كل انحاء المنطقة، الذي من المرجح ان يتسبب بكارثة . حركة الاحتجاجات الشعبية ظهرت في اواخر عام ٢٠١٢ في المناطق ذات الاغلبية العربية السنية ، وهي ناجمة عن شعور بالحرمان واسع النطاق . **فالمتظاهرون يشعرون بالاغتراب عن بغداد،اذ ينظرون اليها على انها مركز للقوة الشيعية الجديدة ، وكذلك عن الاشخاص الذين يزعمون انهم يمثلونهم (اذ يُلقون باللائمة عليهم لانهم اهتموا بمصالحهم الضيقة على حساب ناخبيهم)، وعن قوات الامن (المتهمة بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان على اساس طائفي)** . والحرب في سوريا تلعب دورا مهما ، فمع تفاقم الصراع يتصاعد تضامن العرب السنة مع اخوانهم في سوريا ، ويشاركونهم مشاعر العداء حيال المحور الشيعي المفترض الذي يربط حزب الله ودمشق وبغداد وطهران . **زعماء القبائل العربية ورجال الدين والسياسيون السنة، بما فيهم من كان على علاقة جيدة برئيس الوزراء نوري المالكي ، قد القوا بثقلهم مع المتظاهرين ، لجني مكاسب سياسية ، كما والتحق بهم جماعة من فلول النظام السابق والمتمردين الذين عاودوا الظهور بعدما تم انهاء تمردهم** . وحتى وقت قريب كان كلا الجانبين يحرصان على ضبط النفس خوفا من الاثار الناجمة عن التصعيد ، وعلى الرغم من النقاش الداخلي ظلت الاحتجاجات سلمية الى حد كبير وبالمثل فقد اختارت الحكومة وبحكمة استراتيجية الاحتواء. وقامت السلطات بمبادرات سياسية آنية بسيطة لامتصاص غضب المحتجين ولتشتيت المعارضة واشتملت تلك المبادرات على اطلاق سراح السجناء ومنح رواتب تقاعدية

لموظفي النظام السابق . واستندت الحكومة في قراراتها تلك على قراءة مفادها ، ان المتظاهرين سيتعبون من الاعتصام وان الذين وضعوا انفسهم قادة على المتظاهرين سيعودون الى مغازلة المالكي طمعا بالحصول على مكاسب شخصية. ولفت التقرير النظر الى ان الحكومة لجأت الى تكتيكات اكثر خطورة، فهي حاولت حشد الدعم لها من خلال الادعاء بدعم المتظاهرين من قبل تركيا ودول الخليج وكذلك ايواءهم للارهابيين ومن ينتمون الى حزب البعث المحظور او انهم مدفوعون بالعداء الطائفي . **والنتيجة كانت اذكاء التطرف الشيعي لا بل ينظر الكثير من اعضاء هذه الطائفة الى الوضع الراهن بوصفه تهديدا وجوديا لهم** . ومن جانب آخر فقد لاحظ التقرير **ان قوة الاجهزة الامنية وتوسعها ربما اقنع الحكومة بامكانية القضاء ماديا على الحركة الشعبية من دون الحاجة الى التعامل معها سياسيا** . وتعد عملية الحويجة مؤشرا على ذلك. وقد اثبتت هذه النظرية انها غير مجدية للغاية . وبالفعل فقد تصاعدت الهجمات الانتقامية . وفي دوامة العنف هذه يُتوقع ان يشن المتظاهرون المزيد من الهجمات على القوات الحكومية ويهددون بالاستعداد لمقاومة عسكرية اكثر قوة . وان المهمة الاكثر الحاحا هي اخماد النيران ، والعبء في ذلك يقع ، قبل كل شيء ، على عاتق الحكومة . ويقترح التقرير خطوات عاجلة في سبيل تحقيق تلك الغاية من قبيل **وجوب سحب القوات الحكومية من ساحة الاعتصام في الحويجة والتفاوض مع السلطات في كركوك لتعويض الضحايا والامتناع عن القيام باي خطوات استفزازية (من قبيل المداهمات والاعتقالات واسعة النطاق وحظر التجوال)، فضلا على الامتناع عن نشر مزيد من قوات الامن في المحافظات التي تشهد احتجاجات وتعزيز التعاون بين قوات الامن الوطنية والشرطة المحلية بحيث تتولى الاخيرة مهام الامن**

بصورة رئيسة . اما الخطوات السياسية فهي : معالجة المظالم المشخّصة وان التنازلات المقدمة من جانب واحد لاتكفي بل لابد من القيام عوضا عن ذلك بمفاوضات حقيقية مع حركة الاحتجاج فيما يخص قانون المساءلة والعدالة ، الذي ينظر اليه اهل السنة على انه يهمشهم ، وكذلك قانون مكافحة الارهاب وايجاد توازن في قوات الامن . وهذا بدوره يتطلب تهيئة الظروف الملائمة لظهور قيادة حقيقية ممثلة لجمهور المحافظات السنية . وعلى الرغم من تأجيل انتخابات محافظتي الانبار ونينوى حتى تموز المقبل ، لكن يجب عقدها باقرب وقت ممكن ومن دون تدخل الحكومة . وبازاء ذلك حذر التقرير من **ان اي عمل عدائي ضد القوات الحكومية سيأتي بنتائج عكسية** وعلى الشخصيات الدينية المؤثرة وبالتعاون مع زعماء القبائل، الاصرار على ايجاد تسوية سلمية وانهاء العنف . وفي الوقت نفسه بذل جهود للمجيء بقيادة موحدة واكثر تماسكا في عموم المحافظات المعنية، التي تستطيع التفاوض بمصداقية وفاعلية مع الحكومة .

ان الفشل في التعامل مع المخاوف والمظالم المشروعة لسنة العراق ، يمكن ان يفضي الى تشجيع بعض الفصائل المشاركة بالاحتجاجات على تقوية روابطها مع الجهات الاقليمية الفاعلة التي تدعم المعارضة السورية ويدفع في الوقت نفسه الحكومة الى زيادة تحالفها مع النظام السوري .

ويختتم التحذير بالتأكيد **على ان المعالجة الشاملة لمطالب المحتجين تقع خارج نطاق قدرة الحكومة، لكن مع ذلك فان المالكي قدّم نفسه بوصفه رجل الدولة الاول وانه عازم على حماية وحدة البلاد حتى لو تطلّب ذلك مواجهة جمهوره ، وهذا هو الوقت المناسب لكي يترجم فيه اقواله الى افعال .**

رابط المقال:

http://www.crisisgroup.org/en/publication-type/alerts/2013/iraq-alert.aspx

التنسيق بين سياسة الولايات المتحدة وتركيا بشأن العراق

الكاتب : مايكل نايتس / زميل ليفر في معهد واشنطن
ومقره في بوسطن- ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

ترجمة وتلخيص : حسين باسم
مراجعة : د . نصر محمد علي

منذ نهاية عام ٢٠٠٨، بدأ التعاطي التركي مع العراق ينحرف عن خطة الولايات المتحدة، مما أدى إلى تعميق المخاوف في واشنطن. ومنذ ذلك الحين فضّلت أنقرة تدريجياً التعامل مباشرة مع «حكومة إقليم كردستان» والفصائل العربية السنية، الامر الذي ادى الى حدوث انهيار كارثي في علاقاتها مع رئيس الوزراء نوري المالكي.

اشار الكاتب في مستهل مقالته الى الزيارة المرتقبة لوزير الخارجية الامريكية جون كيري الى تركيا وهي الاولى بعد توليه المنصب ، مرجحاً انها ستتناول جملة من القضايا فضلاً على أنها ستمثل فرصة حيوية لتقريب وجهات النظر بين تركيا والولايات المتحدة بشأن العراق. وتخشى واشنطن من أن تسبب علاقة تركيا المتنامية مع «حكومة إقليم كردستان» في نشوب صراع مفتوح بين بغداد وأربيل. **ومع ذلك تتشابه الأهداف الأمريكية والتركية في العراق بشكل لافت للنظر مما يوفر أرضاً خصبة للتعاون الاستراتيجي إذا تجاوز الجانبان خلافاتهما التكتيكية وركزا على الأهداف المشتركة بينهما.**

توطئة :

كشف الكاتب تحت هذا العنوان انه على مدار ما يقرب من أربع سنوات بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، **أبدت واشنطن استياءها إزاء موقف أنقرة الرافض لفتح جبهة عسكرية ثانية عبر الأراضي التركية. وقد تم رأب ذلك الصدع بحلول عام ٢٠٠٧ مما مهد الطريق لعامين استطاعت الولايات المتحدة خلالهما تشجيع أنقرة على لعب دور مثمر للغاية في توحيد الفصائل العراقية وبناء علاقة تركية جديدة مع «حكومة إقليم كردستان». ولكن منذ نهاية عام ٢٠٠٨، بدأ التعاطي التركي مع العراق ينحرف عن خطة الولايات المتحدة مما أدى إلى تعميق المخاوف في واشنطن. ومنذ ذلك الحين فضّلت أنقرة تدريجياً التعامل مباشرة مع «حكومة إقليم كردستان» والفصائل العربية السنية، الامر الذي ادى الى حدوث انهيار كارثي في علاقاتها مع رئيس الوزراء نوري المالكي .**

غير أن المفارقة في الوضع الحالي هي أن أهداف واشنطن وأنقرة في العراق متطابقة تقريباً. فكل من الحكومتين ترغب في تفادي وقوع أي صدام عسكري بين بغداد و حكومة إقليم كردستان بأي ثمن، ويرى الفريقان أن وحدة الأراضي العراقية تعد ركنا أساسياً لاستقرار المنطقة، ولاسيما في مثل هذا الوقت الذي يشهد العديد من الأزمات والتوترات المتعلقة بسوريا وايران. كما ترغب الحكومتان أيضاً في رؤية تدفق المزيد من النفط العراقي إلى شمال البلاد بعيداً عن الساحل الإيراني في الخليج (الفارسي) وتجاه مرافئ التصدير الضخمة على السواحل التركية المطلة على البحر المتوسط. وهما يعتقدان أن هذا التدفق ربما يساعد في الحفاظ على انخفاض أسعار النفط فضلاً على تسهيل نجاعة العقوبات المفروضة على إيران ، وهي وجهة النظر التي دعمتها توقعات «**وكالة الطاقة الدولية**» التي اوضحت بأن العراق قد يكون قادراً على توفير ٤٥ في المائة من إنتاج النفط العالمي الجديد هذا العقد. وبالمثل، **فإن الجهود المبذولة**

لنقل المزيد من الغاز الطبيعي العراقي شمالاً قد تسهم في مشاريع خطوط أنابيب «الممر الجنوبي» التي من شأنها أن تخفض من الاعتماد التركي والأوروبي على الغاز الروسي والإيراني. وتتفق واشنطن وأنقرة حتى على المستوى الرسمي على الآلية التي يفضلها الجانبان لتصدير النفط والغاز العراقي: وهي بالتحديد أن تضطلع «المؤسسة العامة لتسويق النفط» في بغداد بمسؤولية المبيعات مع استرداد التكاليف وتوجيه العائدات إلى «حكومة إقليم كردستان» عبر الخزانة الاتحادية.

نقاط الخلاف

في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، أسفرت محاولة المالكي للفوز بولاية ثانية عن حدوث تباعد بين السياسة الأمريكية والتركية. ولاحظ الكاتب ان **أنقرة عارضت علناً إعادة تعيينه مما أدى إلى إفساد علاقتها معه منذ اليوم الأول من ولايته الجديدة، في الوقت الذي تبنت فيه واشنطن منهجاً أكثر سلبية واستمرت في التعاون معه بينما بدأت القوات الأمريكية بالانسحاب من العراق.** وترى تركيا أن واشنطن فشلت في استخدام نفوذها الذي ما يزال قوياً (وعلى وجه الخصوص، مبيعات الأسلحة) لكبح جماح استيلاء المالكي على السلطة وإذكاء التوترات الطائفية. **وبإزاء ذلك فإن واشنطن ترى أن عداء أنقرة للمالكي غير مبرر ولن يأتي بنتائج إيجابية. إلا أن هناك المزيد من الموضوعية في الانتقادات الموجهة من جانب الفريقين لبعضهما البعض.**

ويتلخص الحل التركي للأزمة السياسية العراقية المستمرة في إقامة دولة اتحادية قوية تقوم على تفسير الدستور على نحو يصب في صالح «حكومة إقليم كردستان» وغيرها من الأقاليم ويعطيها الأفضلية على الحكومة المركزية. وبعد تيقنها في عام ٢٠١٠ من أن المالكي ما هو إلا دمية في يد إيران، أجرت أنقرة اتصالات موسعة ومباشرة مع أربيل، وعلى الأخص عندما زار وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو «إقليم كردستان» ومدينة كركوك الحساسة في أيار/ مايو ٢٠١٢ دون إبلاغ بغداد.

وقد وسّعت تركيا أيضاً تعاونها مع أربيل في مجال الطاقة منذ عام ٢٠١٢، وقد شمل ذلك إبرام صفقات تبادل للنفط الخام الذي تنتجه «حكومة إقليم كردستان» بمنتجات تركية مكررة مثل زيت التدفئة. ومن المرجح أن تكون خطوة أنقرة التالية ، مشاركة مباشرة في قطاع النفط والغاز الفائض لـ «حكومة إقليم كردستان» فضلاً على إلى قيام شركة نفط تركية تابعة للدولة بالاستثمار وباسعار مخفّضة داخل «إقليم كردستان» العراقي، وهي خطوة سبق وأن اتُخذت من قبل شركتي «إكسون موبيل» و «شيفرون»، فضلاً على إلى حوالي خمسين شركة أخرى في العقد الماضي.

ونظراً لاعتراض بغداد على هذه الصفقات ووصفها لها بأنها غير قانونية الذي قد يتسبب في نشوب نزاع مسلح ضد «حكومة إقليم كردستان»، فقد أعربت واشنطن عن قلقها بشأن تجاوز تركيا للحكومة المركزية. وحتى الآن، رفضت أنقرة هذه المخاوف مستندة إلى قراءتها للدستور العراقي ووجود العديد من شركات النفط الأمريكية في « إقليم كردستان». **وتخشى واشنطن أيضاً من أن تُفضي صفقات المقايضة والاستثمار التركي في «حكومة إقليم كردستان» إلى مواقف تركية أكثر تطرفاً في المستقبل** ويدفع الوضع رويداً رويداً إلى استقلال كردي وإلى حالة من الأزمات الدائمة بين بغداد وأربيل.

وعلى وجه التحديد تركزت المخاوف الامريكية على مقترحات بإنشاء خط أنابيب رئيس بين تركيا و «إقليم كردستان» من شأنه أن يقوّض مفهوم العراق الاتحادي فضلاً على القرارات المتعلقة بالسماح بتصدير كميات كبيرة من النفط من الأراضي التابعة لـ «حكومة إقليم كردستان» بصورة مستقلة عن بغداد، مع تحويل بعض الإيرادات الناتجة مباشرة إلى أربيل. **فإذا زادت هذه الصادرات على عدة مئات من آلاف البراميل يومياً ـ وذلك**

لن يكون صعباً من الناحية الفنية ـ فستكون لدى «حكومة إقليم كردستان» الإمكانات المالية اللازمة التي تمكنها من قطع علاقاتها مع بغداد.

غير أن واشنطن قد تبالغ في النوايا التركية. فعندما يتعلق الأمر بصادرات النفط يبدو أن أنقرة ملتزمة بتحقيق سيناريو «يكسب فيه الجميع»، أي تركيا وبغداد و «حكومة إقليم كردستان». **ويرى العديد من المسؤولين الأتراك أن صفقات المقايضة المنظمة جيداً والصغيرة الحجم والاستثمار في قطاع النفط التابع لـ «حكومة إقليم كردستان» يقع دون الحد الذي يمكن أن يتسبب في نشوب حرب في شمال العراق أو يعمل على تقسيم البلاد.** وفي سياق متصل ما تزال أنقرة تتخوف بصورة واضحة من تجاوز الخطوط الحمراء الحقيقية لبغداد ألا وهي: إنشاء خطوط أنابيب بين تركيا و «حكومة إقليم كردستان» وتصدير كميات كبيرة من النفط من أراضي «الإقليم» من دون موافقة الحكومة الاتحادية. **إن تجاوز أي من هذين الخطين يمكن أن يتسبب في نشوب أزمة عميقة مع واشنطن وكذلك مع بغداد. وترى واشنطن أيضاً أن توقيع اتفاقيات في هذا الصدد يعد أمراً غير ذي جدوى.**

التبعات على السياسة الأمريكية

تعلم أنقرة وواشنطن أن كليهما ينتقد سياسات الآخر تجاه العراق. وعلى وجه الخصوص، كان بمقدور الولايات المتحدة **فعل المزيد لكبح جماح المالكي على مدار السنوات القليلة الماضية. كما اتضح من نجاحها في تعبئة النفوذ الدبلوماسي لمنعه من استخدام القوة ضد منافسه السياسي رافع العيساوي** في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢. ومن خلال الاعتماد على التشجيع من هذا النجاح، ينبغي على واشنطن فعل المزيد لدعوة المالكي على عدم المواظبة في خطواته السلطوية المستمرة (على سبيل المثال، قيامه في وقت سابق من هذا الشهر بإقالة رؤساء «هيئة المساءلة والعدالة»). كما ينبغي عليها التراجع قليلاً فيما يتعلق بمسألة الاستثمار التركي في الامتيازات النفطية الكردية مع تمييز الأوقات التي تهدد فيها بغداد باتخاذ خطوات تصعيدية لإظهار نفوذها مثلما فعلت منذ دخول شركة «إكسون موبيل» السوق في «حكومة إقليم كردستان» قبل ستة عشر شهراً مضت.

وفي مقابل تقديم تنازلات حول هذه القضايا، من المرجح أن تجد واشنطن شريكاً هادئاً وشاكراً في تركيا، ويمكنها حينذاك استخدام هذه النوايا الحسنة لتحقيق العديد من الأهداف. أولاً: يمكنها أن تعزز من التردد المبرر من جانب أنقرة بشأن تنفيذ اتفاقيات خطوط أنابيب مباشرة مع «حكومة إقليم كردستان» في هذه المرحلة الحاسمة. ثانياً: يمكنها تشجيع الجهود التركية المتجددة لمساعدة الفصائل العراقية، التي تشمل الأكراد أيضاً، في مسعاها البرلماني لإصدار تشريع اتحادي خاص بتقاسم النفط والإيرادات. ويعد تمرير قانون محدد المدة عبر أغلبية من المعارضة في ٢٦ كانون الثاني/يناير – والجهود اللاحقة للحيلولة دون رفض هذا القانون من قبل «المحكمة العليا» – من البوادر المشجعة على أن الوعي البرلماني في العراق يشهد حراكاً ويمكن تقويته وتعزيزه. كما أن إحياء النقاش حول تشريع جديد لتقاسم النفط والغاز، والإيرادات أيضاً يمكن أن يساعد على التقريب بين الفصائل للوصول إلى اتفاق جذري بشأن قضايا الطاقة وتحقيق قدر أكبر من اللامركزية المالية. وباختصار، إذا دققت كل من واشنطن وتركيا في التفاصيل، فسوف يدركان أن مواقفهما ليست متباعدة كما تبدو.

رابط المقال:

www.washingtoninstitute.org/policy.../coordinating-u.s.-and-turkish-policy-on-iraq

حان دور العراق ؟

صحيفة «ذ ديلي ستار» – «The Daily Star»
٢٥/٤/٢٠١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد
مراجعة: فيصل عبد اللطيف ياسين

إن الكيفية التي استجابت بها قوات الحكومة العراقية عند استخدامها الرصاص وطائرات الهليكوبتر في مواجهة الاحتجاجات العامة، تذكرنا بالطريقة العنيفة نفسها التي تم استخدامها من قبل الأنظمة العربية الاستبدادية، وهو ما يترتب عليه الكثير من المخاوف، فتنامي مظاهر القمع في العراق، قد تتحول تدريجياً الى حرب أهلية.

تستهل الصحيفة مقالها بالاشارة الى هيمنة الانتفاضات الشعبية ضد الزعماء في العالم العربي على عناوين الصحف في السنوات القليلة الماضية، لكن القيادة « الحديثة نسبيا» في العراق لم تواجه مثل هذه الاضطرابات. فعلى الرغم من ان القادة العراقيين قد يشعرون بالفخر بعد انسحاب الآلاف من القوات الامريكية مؤخراً، الامر الذي جعل الفرصة سانحة امام مواطني هذا البلد لإدارة شؤونهم ، **الا أن قيادة رئيس الوزراء نوري المالكي فعلت الشيء القليل للتغلب على خطوط التصدع الطائفية والعرقية التي أعاقت التنمية في البلاد خلال العقد الماضي.** فلم تحقق هذه الحكومة الكثير بغية تسوية النزاعات طويلة الأمد في علاقتها مع الأكراد حول المناطق المتنازع عليها من جهة و مع النخبة السياسية السنية من جهة اخرى، فقد اتُهم نائب الرئيس طارق الهاشمي الذي ينتمي الى هذه النخبة، رسميا في أواخر عام ٢٠١١ بالتورط في هجمات إرهابية، واضطر إلى الفرار إلى كردستان، مما يسلط الضوء على الحالة المزرية التي وصلت اليها الاوضاع.

وتذهب الصحيفة الى القول : ان أعمال العنف المروعة التي اندلعت خلال الأيام القليلة الماضية في العديد من المدن العراقية ينبغي أن تكون بمثابة تذكير، بأن العالم العربي في الوقت الحاضر ليس هو المكان نفسها الذي كان عليه في بداية عام ٢٠١١. حيث أن خطوط التصدع الطائفي وغيره كانت هناك من قبل، **الا أن الكيفية التي استجابت بها وتصرفت من خلالها قوات الحكومة العراقية عند استخدامها الرصاص وطائرات الهليكوبتر في مواجهة الاحتجاجات العامة، تذكرنا بالطريقة العنيفة وغير المرنة نفسها التي تم استخدامها من قبل الأنظمة العربية الاستبدادية.** وهو ما يترتب عليه الكثير من المخاوف، **فتنامي مظاهر القمع في العراق، والتي تستهدف مكوّناً اجتماعياً واحداً للأسف، قد تتحول تدريجياً الى حرب أهلية.** فعلى الساسة العراقيين أن يتذكروا بأن بلادهم ما تزال تعصف بها هجمات متشددي القاعدة، وكذلك أن احتياطيات العراق النفطية الهائلة تميزه عن بقية البلدان التي شهدت ما يسمى بـ «الربيع العربي»، الا ان المخاطر في العراق ستكون اعلى ، وهو الامر الذي يجري تلمس اثاره بصورة

مباشرة في **الجارة سوريا التي طالما تم النظر الى الصراع الدائر فيها بوصفه مصدرا محتملا للتوتر والعنف في الدول المجاورة مثل لبنان والأردن، لكن الاحداث الأخيرة في العراق قد كشفت النقاب عن مدى سخط الطائفة السنية على الحكومة المركزية، وهو ما يدعو الجميع للشعور بالقلق.**

وفي الختام اشارت المقالة الى ان القيادة التي تبقى حبيسة الطرق القديمة فتقوم باطلاق النار على المتظاهرين أولاً وتطرح الأسئلة لاحقاً، سوف تبدو هشة وشبيه بالنظم المتحجرة التي انهارت و تنهار في المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية. لذا يتعين على الساسة والمسؤولين العراقيين أن يسقطوا عداءهم لفكرة أن الناس لديهم الحق في استجواب الحكومة عن أدائها. فإذا كان لدى المالكي أي شك في انه يسير في الطريق الخطأ، فكل ما عليه القيام به هو حساب عدد الوزراء الذين استقالوا احتجاجا على تصرفاته. **حيث إن العراق شهد فعلاً دمار الحرب الأهلية، وليس هناك مكاناً للسماح بحدوث جولة ثانية من النزاعات الأهلية.**

رابط المقال:

http://www.dailystar.com.lb/Opinion/Editorial/2013/Apr-25/214964-is-iraq-next.ashx#axzz2RTBN9FSK

سقوط الأسد واستقرار العراق

الكاتب: مايكل نايتس /خبير عسكري وامني متخصص بشؤون منطقة الخليج في معهد واشنطن

ترجمة وتلخيص : لقاء حامد

مراجعة : حيدر رضا محمد

فإذا ما سقط نظام الرئيس بشار الأسد ،سوف تصبح أجزاء واسعة من شمال ووسط العراق وغربه غيرمستقرة ، وقد تحدث حرب أهلية ،او يحصل عصيان مدني. وان ابقاء العراق متوازنا من قبل الولايات المتحدة في الوقت الراهن هو الاختبار الأكبر لمهاراتها الدبلوماسية،حيث عليها تركيز اهتمامها، وبشكل واضح ومفهوم، على سوريا بالذات ،لان الازمة فيها تعد نقطة تحول قادرة على فتح نافذة لاستعادة النفوذ الامريكي على بغداد.

الاطاحة بنظام الأسد قد ينتج عنها مخاطر كبيرة تتعلق بانتشار العنف في العراق ،وتعد ايضا فرصة يجب استغلالها لاستعادة التأثير الأمريكي على حكومة المالكي، هذا ما استهل به الكاتب مقاله واشار الى **ان العراق اصبح بلدا هشاً وضعيفا بعد الصراعات التي حدثت فيه وهذا ما جعله غير قادر على تحمّل نتائج الفوضى التي تعم الجارة سوريا وتزعزع امنها. فاذا ما سقط نظام الرئيس بشار الأسد ،سوف تصبح أجزاء واسعة من شمال ووسط العراق وغربه غير مستقرة وقد تحدث حرب أهلية تقودها الفصائل المسلحة او يحصل عصيان مدني ضد القوات الفيدرالية بشكل مؤقت أو قد يستمر لأجل غير مسمى. ابقاء العراق متوازنا من قبل الولايات المتحدة في الوقت الراهن هو الاختبار الأكبر لمهاراتها الدبلوماسية ،حيث عليها تركيز اهتمامها، وبشكل واضح ومفهوم، نحو سوريا بالذات ،كما ان ازمة سوريا تعد نقطة تحول قادرة على فتح نافذة لاستعادة النفوذ الامريكي على بغداد.**

استشعر كل من السنة والشيعة في العراق الصراع السوري بطريقة مغايرة، فتراه الاغلبية الشيعية على انه تطور مخيف وسلبي. وبيّن الكاتب **ان حكومة المالكي اول حكومة شيعية عربية في العصر الحديث**، ولكن دولاً

سنية كبيرة مثل السعودية وقطر والامارات المتحدة وكذلك تركيا **لن تتحمل وضعا كهذا على المدى الطويل.** الاحساس الشيعي بكونهم ضحية على مدى التاريخ جعلهم يرون في أزمة سوريا ردود فعل سنية انتقامية ويخشون أن تكون بغداد هي حجر الدومينو التالي المؤهل للسقوط.

هذه العوامل متحدة مع التأثير الإيراني، حثت المالكي على التفاوض لانهاء الصراع في سوريا. كما انه سمح للمساعدات الايرانية بالوصول الى الأسد عبر الاراضي العراقية فضلاً على تساهله مع الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران ، مثل جماعة (عصائب اهل الحق) التي سمح لها بالوصول الى سوريا لتعزيز قوات النظام السوري هناك.

أما الأقلّية السنية العربية فهي تنظر للصراع السوري القريب منها نظرة مختلفة تماما ، **فقد وصف بعض السياسيين السنة والجماعات المسلحة السنية، حكومة المالكي على انها دمية في يد إيران وانها ـ اي حكومة المالكي ـ عازمة على استبعادهم من جميع مؤسسات الدولة.** بعد سنواتٍ عدَة من الانتكاسات يرى بعض السنة أن الثورة السورية وطريقة تعامل النظام الحاكم معها مثل الضوء في آخر النفق، **فهي أول مؤشر على تقدم الدول السنية وتراجع النفوذ الايراني .**

وساهمت مثل هذه المشاعر وبشكل كبير في تصاعد قوة الاحتجاجات الاخيرة من قبل السنة في شمال ووسط وغرب العراق وشوهد المحتجون وهم يرفعون اعلام الجيش السوري الحر في مناسبات عديدة . اعطت الحرب السورية املا للمناطق السنية مثل الانبار ونينوى وصلاح الدين أن بإمكانهم مستقبلا العمل سوية بشكل رسمي او غير رسمي **لإقامة دولة قوية يحكمها السنَة.** وبعض الفصائل استمدت قوتها من موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان المؤيد للسنة، حيث قام المحتجون برفع صوره في الاحداث الحاصلة مؤخرا.

و اضاف الكاتب قائلا: ان هذه المشاعر الطائفية المتباينة في العراق قد تصل أوجها في حال انهيار نظام الأسد. وفي هذا السيناريو سيكون المالكي و انصاره الشيعة في حالة من القلق والضغط الشديدين، بينما السنة قد يحققون نصرا طفيفا مؤكدين تلاحمهم ولكنهم قد يخطؤون التقدير، فإمكانية قيام الدولة بحملة قاسية لردعهم، واردة جدا.

هناك سيناريو محتمل اخر بعد سقوط نظام الأسد وهو، **احتمالية عودة النفوذ الامريكي الى المنطقة للحد من خطر زيادة النفوذ الاقليمي الايراني ، وكذلك هناك فرصة أمام الأمريكان للضغط على رئيس الوزراء العراقي المتأرجح بين ايران والولايات المتحدة.**

و استدرك الكاتب قائلا : ان هناك عامل آخر قد يؤدي الى فقدان الاستقرار وهو **تنامي العلاقة بين اكراد سوريا والحكومة الكردية شمال العراق .** ففي اكتوبر ٢٠١١ قام رئيس حكومة كردستان مسعود برزاني باستقدام مجموعات من أكراد سوريا ليشكّل المجلس الوطني الكردستاني (KNC) وقد عارض ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي المعادي لتركيا(PYD) وقاوم ضغوط برزاني بشكل واسع.

لا أحد يعلم مدى إمكانية التعايش بين المجلس الوطني الكردستاني(KNC) وحزب الإتحاد الديمقراطي(PYD)في المناطق الكردية التي تسيطر عليها سوريا ولا كيفية تفاعلها مع المعارضة التي يقودها العرب السنة للمضي قدما في تحقيق اهدافهم، **فالتوتر العرقي بعد سقوط نظام الأسد سيعيق نمو التحالف بين حكومتي إقليم كردستان**(KRG) **وتركيا.** ورغم ذلك فالبرزاني قد يضع مصالح حكومة كردستان فوق أي مخاوف كردية اخرى.

زيادة على ذلك، فهذه المسألة قد تؤدي الى استمرار التوتر بين الحكومة المركزية و حكومة اقليم كردستان، ففي تموز٢٠١٢، علمت الحكومة المركزية حدود سيطرتها **عندما رفضت عناصر كردية تعمل في الجيش العراقي /اللواء الحادي عشرالانتقال الى اقليم كردستان لمراقبة الحدود السورية. ورغم قيام المالكي بنشر وحدات من الجيش جاءت من المناطق الجنوبية في المنطقة الشمالية، إلا انه لم ينجح في اغلاق الحدود السورية مع اقليم كردستان ومن المحتمل ان يحاول ذلك مرة إخرى.**

سواء سقط نظام الأسد أم لا فأكراد سوريا ليسوا اقوياء

أمام دمشق او تركيا أو حكومة البرزاني ، التي تسيطر على الحدود مع سوريا. **فمرحلة ما بعد الاسد ستفتح افاقا اخرى لأكراد العراق للوصول الى البحر لاستخدامه كممر لتصدير النفط والغاز** ، وبالطبع فذلك يتطلب تطبيع العلاقات مع اكراد سوريا والحكومة التي سوف تحل محل نظام الأسد في دمشق، ومن ناحية أخرى قد تنهي حكومة كردستان مشاكلها مع حكومة بغداد.

وحذر الكاتب من ان سقوط نظام الاسد قد يشجع العرب السنة على التمرد ضد حكومة بغداد، فعلى القادة والسياسيين الامريكان تركيز جهودهم على الحكومة العراقية والمعارضة، و الإعداد المسبق للسيطرة على الأحداث أمر ضروري لضمان الإدارة الفعالة للأزمة في العراق، حيث إن معظم التركيز الحاصل الان هو على احداث سوريا. وتحتاج واشنطن ايضا الى توصية جميع الاطراف الفاعلة باهمية ضبط النفس، وقطع الطريق على جميع المؤامرات وحالات الهلع التي عادة ما تصاحب أحداثا كهذه.

ويختتم الكاتب بالتأكيد على ان بامكان الدبلوماسيين الامريكان الاستفادة من سقوط الاسد للتأثير على المالكي على الرغم من احتمالية انفجار أزمة هي بالأصل غير خامدة ، اضافة لمنحه قائمة بالتوصيات، فعلى واشنطن وضع العراق امام خيارين،إما أن يكون مستقبلا الى جانب الولايات المتحدة والعالم العربي، أو الانزلاق الى العزلة الايرانية، ويشير تحذير كهذا الى أن الادارة الامريكية تفكر جديا باستعمال «الخطة ب» تجاه حكومة كردستان وتركيا بعيدا عن بغداد، فالتأثير المحتمل لهذه الرسالة قد يؤدي الى اتخاذ مواقف متشددة تجاه المالكي، وهذا قد يدفعه اكثر نحو ايران، ولكن فشل ايران في الحفاظ على بقاء بشار الاسد في السلطة امر يصعب على المالكي التغاضي عنه .

رابط المقال:

http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/assads-fall-and-iraqi-stability

نساء العراق المتضرر الاكبر من الحرب

صحيفة الغارديان في ١٠/ ١٢/ ٢٠١٢

ترجمة وتلخيص : قسم الترجمة

مراجعة : فيصل عبد اللطيف ياسين

ألقى العنف الطائفي المستمر والاقتصاد المضطرب بثقل كبير على المرأة في العراق؛ حيث ان هناك ٤٠٠ ألف أرملة في بغداد لوحدها فضلاً على الأمية المتفشية بين النساء بنسبة ٢٤٪.

تستشهد الصحيفة في مستهل المقالة التي سلطت الضوء على واقع المرأة العراقية في الوقت الحاضر، بحالة « رونق» ابنة الـ ١٤ عاماً التي أجبرها أبوها على ترك المدرسة ليزوجها من أحد الأقارب. وفي سن السابعة عشرة تركها زوجها مع ابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات، وبقيت بلا شهادة دراسية أو وسيلة يمكن أن تساعدها في إعالة نفسها وطفلتها. ولم يكن الزواج مسجلاً في دوائر النفوس لأنها كانت دون السن القانوني للزواج (حسب قانون الاحوال الشخصية العراقي) الأمر الذي

ترك طفلتها دون أوراق ثبوتية لتسجيلها في المدرسة كي تتلقى التعليم اللازم. وحسب «زينب شاكر»، المدير القطري لمنظمة (نساء من أجل النساء) الدولية في العراق، فان حالة «رونق» تعد تجسيداً للمشاكل التي تواجهها المرأة بعد عام من انتهاء الحرب بصورة رسمية . وتابع التقرير انه مع تدمير المؤسسات الحكومية في بداية الاجتياح الأميركي عام ٢٠٠٣، لجأ الناس إلى البنى المجتمعية القبلية والدينية من أجل المساعدة. **وتقول وزارة شؤون المرأة ان هناك أكثر من مليون أرملة في العراق، إلا ان العدد الذي تذكره الأمم المتحدة أكثر من ذلك بكثير.** وأضافت «زينب» «ان الكثير من هؤلاء النسوة عاطلات عن العمل ولا يمتلكن تعليماً ولكل منهن ثلاثة أو أربعة أطفال، ولا يجدن من يعيلهن، وقد يجدن مأوى مع أقربائهن أو آبائهن ، لكن ليس كل الأقارب لديهم الإمكانية على إعالتهن» ولاحظت الغارديان في تقريرها ان لدى وزارة المرأة بعض المساكن التي تخصصها للأرامل على اساس القرعة، والبعض منهن يحصلن على المال من الحكومة ، **إلا انها لا تستطيع مساعدة الجميع.** وتقول «زينب» مع وجود شخصية سياسية نسوية واحدة في الحكومة هي وزيرة المرأة، فان قضايا المرأة «ليست على قوائم أولويات الحكومة».

ورغم ان تأثير الاجتياح الأميركي كان كبيراً، فان الحرب التي دامت عقداً من الزمان والعقوبات الدولية كان لها تأثير سلبي على المرأة «**حيث ان الكثير من العوائل توقفت عن إرسال أطفالها إلى المدارس خوفاً من العنف او الاغتصاب خاصة في المناطق الريفية وضواحي المدن**». لكن من جهة أخرى فإن بعض العوائل أعطت أولوية لتعليم أطفالها، نتيجة لذلك، **إتجهت العوائل إلى تزويج بناتها ـ اللواتي لم يبلغن السن القانوني ـ بموجب مراسيم دينية**. وأكدت « زينب» أن هذا يختلف كثيراً عمّا كان عليه الوضع في سبعينات وثمانينات القرن المنصرم عندما كان العراق معروفاً في الشرق الأوسط بنظامه التعليمي الممتاز وبالقانون الذي يوجب إكمال الأطفال دراستهم الابتدائية، «اليوم هناك نسبة ٢٤٪ من النساء الأميات وتزداد النسبة إلى ٥٠٪ في المناطق الريفية ولاسيما للفئة العمرية ما بين ١٥-٢٤ سنة من العمر». **واختتمت الصحيفة مقالتها بالقول ان العنف الدائر في البلاد انعكس داخل البيوت، حيث يقع الضغط على العنصر الأضعف وهو المرأة**، وحسب الأمم المتحدة فإن **واحدة من كل خمس نساء تتعرض إلى الإساءة الجسدية أو النفسية، في حين ان بعض المصادر تشير الى ان الاعداد اكبر من ذلك بكثير.**

رابط المقال:

http://www.guardian.co.uk/lifeandstyle/the-womens-blog-with-jane-martinson/2012/dec/10/war-taken-toll-iraqi-women

وزارة النفط: إكسون موبيل لن تتمكن من العمل في المناطق المتنازع عليها

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

أكدت وزارة النفط العراقية، الشهر الماضي أن شركة إكسون موبيل Exxon Mobil الأميركية لن تتمكن من العمل في ثلاث من أصل ست رقع استكشافية وقّعت عقودها مع إقليم كردستان، مبينة أنها تقع في مناطق «متنازع عليها»، فيما شددت على أن كل ما يتم إنتاجه في الإقليم لن يبلغ إنتاج حقل غرب **القرنة/١**. وقال مدير عام العقود والتراخيص النفطية في الوزارة عبد المهدي العميدي في حديث لـ«**السومرية نيوز**»، إن «**إكسون موبيل**» جازفت في توقيعها عقوداً مع إقليم كردستان، باعتبار أنها تعود لرقع استكشافية غير معلومة النتائج، كما لم يثبت لغاية اليوم وجود كميات تجارية من النفط والغاز فيها».

وأضاف العميدي أن «الشركة الأميركية تدرك تماما انها لن تتمكن من العمل في ثلاث رقع استكشافية من الرقع الست التي وقّعت عقودها مع الإقليم»، لافتاً إلى أن «هذه الرقع تقع في مناطق متنازع عليها».

وأكد العميدي أن «حقل غرب **القرنة/١** يعد من الحقول الكبيرة التي تمتلك احتياطياً يصل الى ثمانية مليارات برميل، ويصل إنتاج الذروة فيه حسب العقد الى مليونين و٨٢٥ الف برميل يوميا وهو يتجاوز ما ينتجه الإقليم بأكمله من النفط الخام».

وشدد العميدي على أنه «يتوجب على شركة إكسون موبيل ان تختار بين العمل في الجنوب او العمل في الشمال، حيث لا يمكنها العمل في مكانين في الوقت نفسه»، فيما أشار إلى أنه «لا علاقة للوزارة ببيع حصتها في حقل غرب **القرنة/١**».

وفي سياق متصل، أعلنت شركة بترو تشاينا Petro China الصينية، عزمها مشاركة شركة إكسون الاميركية في تطوير حقل غرب **القرنة/ ١ النفطي** جنوب العراق، وأكد مدير الشركة جيانغ جيمين في تصريحات صحافية على هامش الجلسة البرلمانية السنوية في بكين واطلعت عليها (**المدى برس**)، «نحن نرغب بأن نشترك سوية مع شركة إكسون موبيل في تطوير حقل غرب **القرنة/ ١** النفطي جنوب العراق»، مؤكدا أن «شركة إكسون موبيل والحكومة العراقية أبدتا دعمهما للمشاركة في عملية التطوير».

وقد أكد مسؤول نفطي عراقي لوكالة (**رويترز**)، إن إكسون موبيل الأمريكية تجري مفاوضات لبيع خمسة في المائة من حصتها في حقل غرب **القرنة/١** لشركة مبادلة للتنمية التي تديرها إمارة أبو ظبي في إطار سعي الشركة النفطية الكبرى لخفض حصتها في الحقل. وقال مختصون بالشأن النفطي أن إكسون موبيل ستبقى في غرب **القرنة/١** حتى العام القادم على أقل تقدير لكن في الوقت نفسه تتحرك الشركة قدما لخفض حصتها في مشروع غرب **القرنة/ ١** لتحويل اهتمامها لمشروعات أخرى.

وفي تطور آخر، أعرب ايجور سيتشين، رئيس شركة روسنفت الروسية، إن الشركة تدرس إمكانية التحالف مع إكسون موبيل لتطوير حقول نفطية وغازية في العراق.

ارتفاع الأرصدة المالية الوقائية للعراق

إعداد: د.حيدر حسين آل طعمة

ذكر صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر في ٢١ / ٣ / ٢٠١٣ عقب انتهاء مشاورات أجريت في عمّان بين وفد من الصندوق ووفد عراقي برئاسة وزير التخطيط علي الشكري، واطّلعت (**المدى برس**) عليه، إن «الأرصدة المالية الوقائية في صندوق تنمية العراق ارتفعت إلى ١٨ مليار دولار مع نهاية العام ٢٠١٢»، وأضاف الصندوق «نحن نرحب بتحقيق هذا الفائض في الموازنة العامة للعام ٢٠١٢ والذي يشكل نحو ٤٪» من إجمالي الناتج المحلي.

وأوضح الصندوق أن «هذا الفائض يرجع في الأساس الى تحقيق إيرادات نفطية تجاوزت التوقعات»، ودعا في هذا الصدد إلى ضرورة تحقيق فائض في موازنة العام ٢٠١٣ عبر اتساق تنفيذها مع حجم التمويل المتاح بما يسمح بتكوين قدرٍ كافٍ من الأرصدة الوقائية في صندوق تنمية العراق لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية والحفاظ على التوازن الاقتصادي.

وأشار الصندوق في تقريره إلى «حدوث تحسن في القطاع المالي»، لكنه أكد أنه ما زال «بحاجة إلى جهود اكبر من البنك المركزي في تنقيح أدوات السياسة النقدية وتعزيز الرقابة المصرفية، والتعجيل بإعادة هيكلة النظام المصرفي»، مشيداً بالخطوات الأساسية التي اتخذها العراق أخيراً نحو تنقية الميزانية العمومية في مصرفي الرشيد والرافدين استعدادا لإعادة هيكلتهما وإعادة رسملتهما.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد النمو الاقتصادي في العراق تطورا ملحوظا خلال العام الحالي. حيث يتوقع أن ينمو الاقتصاد العراقي بمعدل ٩٪ خلال عام ٢٠١٣، لاسيما في ظل الزيادة السريعة في إنتاج النفط، مبيّنا أن «نسبة النمو الاقتصادي بلغت ٨٪ خلال العام ٢٠١٢ وذلك بسبب النمو السريع للقطاع النفطي في البلاد، في حين دعا الحكومة العراقية إلى التركيز على القطاعات الخاصة الأخرى غير النفطية من أجل تأمين توازن اقتصادي لا يكون مرهونا بإنتاج النفط وتقلبات أسعاره عالميا.

ولفت الصندوق النظر الى انه وفقا لاستطلاع ميداني أجراه فإن «التضخم قد انخفض خلال العام ٢٠١٢ إلى ٦٪» في حين بلغت احتياطات البنك المركزي قرابة ٧٠ مليار دولار، مشددا على «ضرورة تقليص حجم التضخم خلال العام ٢٠١٣». لكن الصندوق أكد في بيانه أن «العراق يحتاج الى وسائل أفضل للسيطرة على الإنفاق الحكومي والعمل على إنهاء الإنفاق خارج نطاق الموازنة»، داعيا «البنك المركزي العراقي الى تشديد الإجراءات الرقابية».

وأكد الصندوق أن «العراق يحتاج كذلك الى معالجة تحديات مهمة ليتمكن من خلق ظروف تحقق معدل نمو عالٍ ومستمر ضروري لتحسين المستوى المعاشي لشعبه»، مبينا أن «الاقتصاد ما يزال يعاني من ضعف بنيوي حاد متمثل بقطاع صغير غير نفطي فضلا على ارتفاع البطالة وسيطرة القطاع العام مع بيئة عمل تجارية ضعيفة».

ودعا الصندوق «الحكومة العراقية إلى القيام بصياغة استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز نمو القطاع غير النفطي وفتح فرص أكثر للقطاع الخاص وفتح مجال أوسع للمصارف الخاصة لتمويل عمليات الاستثمار في البلد».